كـــلمــة المــديــر الـــعـــام

سيدتي رئيسة مجلس الإدارة ،
سادتي أعضاء مجلس الإدارة ،
سيداتي و سادتي المساهمين الأفاضل ،
ضيوفنا الأعزّاء ،

في مستهل مداخلتي هذه، أرحب بكم وأثمن مشاركتكم في أعمال هذه الجلسة العامة العادية لبنك الإسكان لنستعرض معا أهم التطورات التي ميزت نشاط البنك والنتائج المسجلة بعنوان السنة المحاسبية 2017.

خلال سنة 2017، اتسم الإقتصاد الوطني ببوادر تعافي بعض القطاعات الحيوية والتي شملت بالخصوص كل من قطاع الفلاحة والصيد االبحري و الصناعات التحويلية. مما أدى إلى بلوغ نسبة نمو بـ 1.9% مقابل 1.1% سنة 2016.

إلا أن هذا المستوى لم يسمح بالتخفيض من نسبة البطالة التي استقرّت في مستوى 15.4 % وبإحتواء معدّل التضخّم المرتفع الذي بلغ 5.3 % مقابل 3.7 % سنة 2016.

فضلا عن ذلك، شهد العجز التجاري المتعلق بحجم المعاملات مع الخارج تفاقما حيث تدهور معدل التغطية بنسبة 0.9 % مقارنة بسنة 2016 ليصل إلى 70.9 % و تراجع الإحتياطي من العملة الأجنبية إلى 93 يوم توريد مقابل 112 يوم في موفى سنة 2016. كما تعمق عجز الميزانية ليبلغ 10.087 مليون دينار أي ما يمثل 10,3% من الناتج الداخلي الخام مقابل 8,8% في السنة الماضية .

ونتيجة لهذه المؤشرات، شهد سعر صرف الدينار مقابل اليورو و الدولارالأمريكي تراجعاً بـ 12,8% و11,3%.

فيما يتعلّق بالقطاع المصرفي فقد واصل دعمه للاقتصاد علما أن هذا الدفع تزامن مع صدور نصوص الترتيبية من طرف البنك المركزي قصد تعزيز الأسس المالية للبنوك ودفعها إلى مزيد إعتماد مقومات الشفافية والتقيد بقواعد التصرف الحذر.

وقد شهد أداء القطاع تحسنا بالرغم من تواصل النقص في السيولة و إرتفاع نسبة الفائدة المعتمدة في السوق المالية.

ويعزى هذا التحسن إلى التطور الذي سجلته جل المؤشرات بالقطاع حيث ارتفعت الودائع بنسبة 10,4% مقابل 8,5% سنة 2016 و تطور القائم الجملي للقروض بـ 15,27% مقابل 9,45% في السنة الماضية في حين سجل الناتج البنكي الصافي تقدما بـ 18,2% مقابل 12,7% سنة 2016 .

أما فيما يخص بنك الإسكان، فقد برهن بعنوان سنة 2017 على قدرته على تحقيق مؤشرات تتجاوز جلها مستوى التوقعات التي رسمها في الغرض وذلك من خلال الرقي بأدائه الذي كان له الأثر الإيجابي على تموقع البنك داخل السوق فضلا عن متابعته المتواصلة لتقدم إنجاز المشاريع المدرجة ضمن مخطط إعادة هيكلته.

في هذا الصدد أذكر أن إنجاز مخطط إعادة هيكلة البنك قد إنبثق عنه 55 مشروعا تطلب إنجازها تدخل ما لا يقل عن 200 موظف و إطار من البنك مع التأكيد أن قيادة و إدارة هذه المشاريع تتم بكافاءات من البنك وبإعتماد المعاييرالدولية.

كما عهدت قيادة تقدم إنجازهذه المشاريع للجنة توجيهية داخلية راجعة بالنظر إلى الادارة العامة، أما المتابعة فقد عهدت للجنة منبثقة عن مجلس الادارة علما وأن هاتين اللجنتين تقومان بإعداد و تقديم تقارير دورية إلى كل من البنك المركزي و وزارة المالية ومجلس نواب الشعب.

و بالنسبة لأهم المشاريع، نخص بالذكر إعادة صياغة الهيكل التنظيمي من خلال إرساء هيكل تنظيمي جديد يتماشى واستراتجية البنك ونظام الرقابة الداخلية، إقتناء منظومة معلوماتية شاملة، إضافة إلى تعزيز قدرة البنك على التحكم في المخاطر و تدعيم آليات وهياكل الرقابة. كما حضي موظفي البنك ببرنامج تكويني يهدف إلى الإرتقاء بالكفائات التسييرية وذلك على ضوء إنجاز تقييم مهارات الموظفين الذي شمل 450 إطار. كما تم إقتناء منظومة *KYC /FATCA* الخاصة بمقاومة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وهي حاليا في طورالتركيز.

كما عمل البنك على مستوى النشاط التجاري على إحداث منتجات وخدمات جديدة تستجيب لمتطلبات وتطلعات الحرفاء.
و قد لعب دورا رياديا في إنجاح برنامج المسكن الأول.

وفي إطار التطور التكنولوجي و مزيد التواصل مع الحرفاء ، إنخرط البنك سنة 2017 في وسائل التواصل الإجتماعي.

كما تميزت ايضا السنة بإنطلاقة المهمة الاجتماعية و المجتمعاتية لبنك الاسكان *(RSE)* وإرسائها ضمن نشاطه.

و في إطار تحسين صورة البنك و التسويق لأهم منتجاته تمت المشاركة في عديد الصالونات و المعارض المرتبطة بالاستثمار و غيره ، منها على سبيل الذكر مشاركة البنك مع شركاته المتفرعة في صالون البنوك و النقديات و الخدمات المالية.

ولمزيد تقريب خدمات البنك من التونسيين المقيمين بالخارج، تم تنظيم بعثات " بلادنا " إلى أوروبا لتقديم خدمات البنك لهذه الشريحة بهدف إستقطابهم وتوسيع قاعدتهم.

كما واصل البنك تطوير وتحديث شبكة فروعه عبر فتح 11 نقطة بيع جديدة ليصبح عدد نقاط البيع 140 نقطة بالإضافة إلى تجديد 9 فروع أخرى.

سيداتي وسادتي،

تمكّن البنك خلال سنة 2017 من تحقيق مستويات أعلى لأدائه حيث:

- ارتفعت ودائع الحرفاء بـ 747.8 م د أي بنسبة تطور بـ 14.4٪ حيث حقق البنك ثاني أحسن رقم على مستوى التدفقات الإضافية في القطاع معززاً حصته في السوق لتبلغ 10,5% مقابل 10,2% في 2016.

- تعززت موارد الاقتراض باسترجاع ثقة مؤسسات التمويل الدولية في البنك حيث تحصل على قرضين الأول من البنك الإفريقي للتنمية بمبلغ 60 مليون يورو و الثاني من البنك الأوروبي للاستثمار بمبلغ 120 مليون يورو.

- وشهد القائم الجملي للقروض المسندة للحرفاء زيادة ناهزت 1464 م د أي بنسبة تطور بـ 23.3 % محققا بذلك ثاني أحسن أداء على مستوى القطاع مما يعزز حصته في السوق بنقطة كاملة لتصل إلى 12,9%.

- كما تحسنت نوعية أصول البنك مما كان له الاثر الايجابي على كل من نسبة الديون المصنفة و مؤشر تغطية الديون المصنفة، حيث إستقر الأول في مستوى 13% مقابل 15% سنة 2016 و إستقر الثاني في مستوى 78% مقابل 76٪ سنة 2016.

- على الرغم من تواصل الضغط غير المسبوق على مستوى السيولة في القطاع المصرفي، نجح بنك الإسكان في احترام السقف الترتيبي المحدد بـ 80 %، حيث بلغ متوسط نسبة السيولة 81.8 %.

▪ كما اقفل البنك السنة الماليّة 2017 بناتج بنكي صافي ناهز 385.7 مليون دينار ، محققاً تقدما بنسبة 25.4 % ليحتلّ بذلك المركز الثالث في قائمة البنوك المدرجة بالبورصة.

▪شهد ضارب الإستغلال تحسنا بـ 3 نقاط لينخفض من نسبة 45,9 % اواخرسنة 2016 إلى 42,9% سنة 2017 و ذلك رغم ارتفاع المصاريف العامة بـ21 % . كما بلغ مؤشر تغطية الاجور بالعمولات الدائنة نسبة 70.18 %.

▪ وبالتالي تطورت النتيجة الصافية بنسبة 25,5% مختتمة سنة 2017 في مستوى 115,5مليون دينار مقابل 92,3 مليون دينار سنة 2016 وهو ما نتج عنه تحقيق مردودية أصول بنسبة 1.16% و مردودية أموال ذاتية بنسبة 15,22%.

وبتحقيق البنك لهذه النتيجة، ارتقت النتيجة الصافية المجمعة إلى 109,5 م د مقارنة بـ 82,7 م د سنة 2016.

وقد كان لكل من تحسن النتيجة الصافية و إصدار قرض رقاعي مشروط بقيمة 70 م د و الترفيع في رأس المال إلى 238 م د ، الأثر الإيجابي على مثابرة البنك في الإمتثال للنسب الترتيبية على غرار كل من النسبة القاعدية (TIER I) والنسبة الجملية لكفاية رأس المال واللتين ناهزتا على التوالي 7,9 % و 10.9%.

على مستوى سوق الاوراق المالية، تميّز سهم البنك خلال سنة 2017 بالارتفاع حيث حقق أعلى مستوى له لتبلغ قيمته28.7 د مقابل 19.9 د خلال سنة 2016 أي بزيادة قدرها 44% (ليختتم السنة في مستوى 18.500 د عوض عن 18.350 د في 31 ديسمبر 2016)

فيما يتعلق بالافاق المستقبلية ، يعتزم البنك مواصلة تطوير نشاطه والإرتقاء بنتائجه و ذلك من خلال تحسين أدائه مع الحرص على تعزيز التوازنات المالية العامة.

وفي هذا السياق، أصدر البنك قرضاً رقاعياً مشروطاً بقيمة 50 م د حيث وقع غلق الاكتتاب في 20 افريل 2018، كما وقع تسريح قسط اول بـ 40 مليون يورو ضمن خط تمويل البنك الاوروبي للإستثمار(*BEI*).

هذا و سنعمل على تطوير ودائع الحرفاء و القروض المسندة بنسبة تناهز 10% كما سنسعى بفضل الجهود المبذولة فيما يتعلق بعمليات الاستخلاص الى تحسين نسبة الديون المصنفة الى 12%.

بفضل هذه الاهداف، سيتمكن البنك من تحسين مستوى الربحية لتمويل نشاطه و استثماراته مع تعزيز التوازنات المالية العامة و احترام كل المعايير الترتيبية .

كما سيسعى البنك إلى التسريع في نسق إنجاز المشاريع المدرجة ضمن مخطط اعادة هيكلته و نخص بالذكر :

- المشاريع المرتبطة بالمنظومة المعلوماتية: نخص بالذكر مشروع المنظومة المعلوماتية الشاملة *ERP* و الشروع في تثبيتها علما وان هذا المشروع سيتواصل إلى غاية سنة 2021.

- المشاريع المتعلقة بالتحكم في المخاطر: خاصة منها إعتماد منظومة ترقيم الحرفاء من الذواة المعنوية و المؤسسات الاقتصادية (*Système de notation interne*) و مشروع تركيز منظومة لترقيم الحرفاء من فئة الأشخاص الطبيعيين *(SCORING)*مما سيمكن البنك من إنتقاء أمثل للحرفاء.

- المشاريع المتعلّقة بالرقابة الداخليّة و ذلك من خلال صياغة خريطة المخاطر إضافة إلى تحديد وإرساء نظام الرقابة الداخلية.

- تركيز الهيكل التنظيمي الجديد للبنك مما سيساهم في تحسين نوعية الخدمات المسداة للحرفاء.

- المشاريع المرتبطة بالإرتقاء بالموارد البشرية والذي يشمل بالخصوص مواصلة انجاز برنامج التسريح الارادي للموظفين يكون مرفوقا بتنفيذ برنامج مدروس وموجه للانتدابات و الشروع في إعتماد ضوابط لتقييم مستوى أداء الموظفين علاوة عن بعث مركز التكوين الداخلي الذي هو بصدد الإنجاز.

- كما سيقوم البنك بصفة تدريجية بالإعتماد على إستراتيجية رقمية و الانصهار في منهج المسؤولية المجتمعاتية *(RSE)*

سيدتي الرئيسة ، سادتي أعضاء مجلس الإدارة ، سيداتي و سادتي المساهمين الأفاضل ،

لا يسعني في ختام مداخلتي هذه إلا أن أتقدم لكم بأصدق عبارات الشكر والإمتنان للثقة التي لم تنفكوا في إيلائها للبنك كما أثمن إرادتكم الثابتة و إضافتكم القيمة في متابعة تنفيذ الأهداف الإستراتيجية للبنك والسهر على تدعيم الحوكمة الرشيدة و حرصكم على إعتماده مقومات الشفافية المالية وإحترام المعايير الترتيبة و النصوص التنظيمية.

كما أتوجه بجزيل الشكر والعرفان لمساهمينا الأعزاء على دعمهم لمؤسستهم وعمق إدراكهم بالتحديات الهامة التي تقتضيها المرحلة.

كما لا يفوتني أن أحيّي أيضاً وبكل إمتنان كافة موظّفي البنك لإلتزامهم و تفانيهم في الارتقاء بمؤسستنا إلى أعلى المستويات.

أحمد رجيبة
المدير العام